الثورات العربية وكنزها المفقود:

قراءة آرنتية لمفهوم الثورة

مليكة ابن دودة[1]

تظهر عبارة "الكنز المفقود" في نص ما الثورة؟ *On revolution* للمُفكرة **آنّا آرنت**، لتعبّر من خلالها عن حالة من الإحباط وخيبة أمل الثوار في ثورتهم، سعادة تظهر وسُرعان ما تختفي، بل هي لا تظهر إلاّ لتختفي مُباشرة. هذا هو قدر الثورات، كل الثورات الإنسانية، في أن تفقد كنزها.

لنقرأ هذا النص من مُقدمة كتاب "بين الماضي والمستقبل": "إنّ رجال المقاومة الأوربية لم يكونوا أوّل ولا آخر من يفقد كنزه. إنّ تاريخ الثورات –منذ صيف 1776 بفيلادلفيا وصيف 1789 بباريس وخريف 1956 ببودابيست– أي ما يُمثل التاريخ الأكثر حميمية للعصر الحديث، يُمكن أن يحكى على شكل حكاية أسطورة كنز لا يعيش طويلاً، يظهر فجأة ودون توقع، ثم يختفي من جديد في ظروف غامضة، كما لو كان مُرجانة من سراب." [2]

يُعتبر النص الذي أمامنا تعليق من المفكرة **آنّا آرنت** على عبارة الشاعر الفرنسي **رونيه شار**: " إذا تغيرت، اعلم أنني سأضطر لقطع نُكهة هذه السنين الجوهرية، أرمي بكنزي بهدوء بعيدا عني".[3] تعتبر **آرنت** أن الشاعر الفرنسي توّقع أنّ الكنز سيُفقد مع أنّ المعارك كانت لا تزال ضارية والثورة الفرنسية لم تنته بعد. لقد كتب **رونيه شار** رثائه لكنزه المفقود أثناء الثورة وهو يكتشف كيف أنّ تصرفات الثوار لم تكن في مستوى تلك المبادئ المرتبطة باحترام حرية الفرد مهما كانت انتماءاته وقناعاته الإيديولوجية والسياسية. إنّ هذا الكنز هو ما تفقدهُ كل الثورات تقريباً، سواء كانت تُسمى الثورة الفرنسية أو المجرية أو حتى العربية، و تفقده لا محالة كل الثورات القادمة. كيف يمكن تعريف هذا الكنز؟

تَعتبر **آرنت** أن هذا الكنز هو ما سمّاه الأمريكيون "السعادة العامّة"(*bonheur public*) وسمّاه الفرنسيون "الحرية العامّة" *liberté publique*). إنه شيء يظهر مثل مرجانة البحر، كالسراب بعد الثورة. دون أن يتجسّد بشكل مادّي على أرض الواقع. يراهُ الثوار وكل من شارك من قريب أو من بعيد في الوصول بالثورة إلى طموحها. سيُمسكك الثوار بكنزهم في لحظة سعادة ونشوة وحرية. لحظة يُقدّرُ لها بأن لا تدوم وذلك لسبب عبّر عنه **رونيه شار**:" أنّ ميراثنا لم يُسبق بأية وصيّة"[4] فالكنز الموروث لم تترك معه وصيّة ترشدنا إلى كيفية استغلاله والحفاظ عليه. ما تريد أن توصلنا إليه **آرنت** ،هو أنّ الثورة وإذا كانت تبدأ كالمعجزة فإنها حتماً ستنتهي كالسراب. أمّا الوصية التي يفتقدُ إليها أصحاب الثورة وصناعها فتتمثل في كيفية تحويل سعادة التحرر إلى واقع سياسي يتأسس من خلال هياكل الدولة، وهو أمر لا علاقة له بالثورة ولا بقيمتها، فمهما كانت عظمة الثورة ومهما قدمّته من ملايين الضحايا والشهداء فإنّ ما يحدث بعدها لا يرتبطُ إلاّ بقُوة السياسة وحضورها العميق في البنية التأسيسية الما بعد الثورية. لذلك فما يصنع قوة الثورة لا يصنع بالضرورة قوة الدولة التي تتأسس بعد الثورة. وما يتمخض عن الثورة من هندسة للدولة ومؤسساتها لا يُحافظ بالضرورة على كنوز الثورة. وهذا ما يصنع كل الفرق بين التحرر كحركة احتجاجية و الحرية كصيرورة سياسية، فالتحرر كما تعود إلى ذلك **آرنت** قد يكون هو شرط الحُرية ولكنه لا يقود إليها آلياً،[5] لذلك فالنية في التحرر لا تتشابه والرغبة في الحرية. إنّ المفارقة التي تضعنا أمامها **آرنت** من خلال رسمها للحدود بين الحرية والتحرر هو أن الثائر الذي يتمّرد على الوضع العام ويُشارك في الاحتجاجات فهذا ليس دليلا أبداً على أن رغبته الأخيرة هي الحرية حتى لو كان يسعى فعلاً إلى التحرر، لذلك فهي تضيف أنّ فكرة الحرية التي ينطوي عليها التحرر لا يُمكن إلاّ أن تكون سلبية. هي سلبية لأنها ليست سياسية وليست مرتبطة بمفهوم محدد للحكومة الجمهورية. وحدها الحرية تكون سياسية وذلك منذ ظهور الزون–بولتكن (الحيوان السياسي).

إنّ للتحرر بريقٌ فتّان يُحرّك القلوب ويُشعلُ الثورات، دون سابق إنذار، ثم يفتحُ الباب واسعاً أمام إمكانيات جديدة وآفاق واسعة وأحلام وطموحات كبيرة، لكن هذا البريق سيكون وللأسف، كنزٌ يفقدُه الثوار في اللحظة التي يبحثون فيها عن التأسيس للدولة من منطق الثورة أو من خلال فهم الحرية من منطق التحرر. في اللحظة التي يُغادر فيها "ميادين التحرير"، حيث انتصرت إرادة الشُعوب، هي نفس اللحظة التي ينطفئ فيها بريق حُريتها، إذ تظهر حسابات جديدة قد لا تتعلّق بالحرية. حسابات اجتماعية مرتبطة بحل مشاكل الفقر

والفقراء. نخب سياسية تكوّن الأغلبية وتُصادر ما حققته الثورة من حريات وتستغل هذا البريق لخدمة مصالحها السياسية. كما تضيعُ النُخب في البحث عن الحلول السياسية لتعويض ما تمّ إسقاطه. فكل ثورة ولأنها لا تملك وصية ،تنتهي بخيبة أمل، تُضيّعُ أول ما تُضيع الحرية. ولأنهم يضيّعون الحرية كسبب لوجود السياسية، فإن الثوار سيضيعون من جهتهم ويضُيّعون كنزهم. هذا هو الكنز الذي عرفهُ الجزائريون في نهاية الثمانينات، بعد التغيير الدستوري وفتح باب التعددية الحزبية والديمقراطية: الكنز الذي تمثّل في تلك الحرية العامّة التي شعر بها أغلب الجزائريين دفعة واحدة وفي لحظة واحدة ومن خلال الفكرة التي بدأت تترسّخ في الوعي الجماعي للجزائريين بأن الحياة ستكون حتماً أكثر حرية وأكثر رخاء. وبأنّ الأمور، كل الأمور سوف تتغير وأن الشؤون العامّة ستُغاذر أخيراً وضعها القائم statut quo لترتقي بحياة الجزائريين نحو تغيير حقيقي في النظامين السياسي والاقتصادي. ومع ذلك سُرق الكنز في غفلة عن الجميع وقبل أن ينتبه الجزائريون بأنّ الخوف من الموت سيحل محلّ نشوة التحرّر. لقد أصبح كل شيء ممكن في جزائر التعددية السياسية، مجموعة حريات سلبية تتمظهر خاصة من خلال اللاوعي والفوضى والسذاجة والشعبوية وغياب في تناسق القوى و في الانسجام. أضحت المؤسسات العامة والشوارع والمدن والأرياف مستباحة لسلوكات جماعات، تتصرف بعفوية مُطلقة، تُخرجك عن صمتك وتجعلك تطرح السؤال الذي يُمثل عائقا ذهنيا لكل جزائري عاقل: كيف يمكن أن تقبل ما لا يقبل؟ كيف يمكن أن تقبل فكرة أن حياتك رخيصة ومستباحة، لعفوية أي أحد؟ عندها، ولأنك لا تفهم ماذا يحدث وماذا يُمكن أن يحدث. قد تلعن كما يلعن كل الجزائريون السياسة وأهلها وكل ما يمكن أن يتداعى عنهما. عندما يمر الناس بفترة مثل العشرية الحمراء، أوّل فكرة يكتشفونها ويتأكدون منها تماماً هي: لا أحد بإمكانه أن يتنبأ، كيف سوف يتصرف الناس ولا كيف سوف يتغيّرون. وإذا ما حدثت أية فرصة احتجاجية وثورية في الجزائر لقلب الأوضاع وتغييرها. اكيد لابدّ من انتظار السيناريو الأفضع والأبشع.

إنّ الحالة الجزائرية وضعتنا أمام مأزق فلسفي بامتياز، يُمكن التعبير عنه من خلال طرح هذا السُؤال: كيف يُمكن أن يجد بلد نفسهُ مُتكون من مجموعة نُخب سياسية، اقتصادية وعسكرية وثقافية في مواجهة كل هذه الفوضى وهذا العبث بسبب السياسة في حين أنّ السياسة هي من يُلغي الفوضى؟

رغم الانتكاسات الكبيرة وآثارها العميقة التي لحقت موجة الاحتجاجات والتمرد التي عاشها المجتمع الجزائري، فإنّ حركات التمرد التي عرفها تاريخ الجزائر المعاصرة، يُعلمنا درساً واحداً. هذا الدرس نراه موجوداً كخلفية ديكور تحضر، كلمّا حاولنا قراءة تداعيات المشهد السياسي في الدول العربية المنتفضة، حيث تنتصر الحكومات المنتخبة لكل شيء ماعدا للتأسيس السياسي للحرية. إنّ التأسيس السياسي للحرية هو ما فقدته وتفقده الثورات العربية، وإذا كان رجل الثورة الفرنسية **روبيسبيير**: قال أثناء الثورة" سوف نهلك، لانّ في تاريخ البشرية لم نجد الفترة التي نُؤسس فيها للحرية".[6] فلابدّ ان نُضيف عبارة السياسة إلى جانب الحرية، ونقول:" الفترة التي نُؤسس فيها للحرية السياسية. حتى نُفرق بين لحظة الثورة وحركات التمرد وصعودها نحو تحقيق التحرر ولحظة السياسة وفشلها في تجسيد الحرية على أرض الواقع. إنّ الإشكال الفلسفي الذي يضعنا أمامه تاريخ الثورات وكنزها المفقود هو: كيف يُمكن ألا يُضيّعُ الحرية من تعذّب وخاطر من أجل التحرر؟

لا يُمكن فهم الحرية إلاّ كظاهرة سياسية وبما أنها ظاهرة فهي بحاجة إلى فضاءات ومُؤسسات ولأنها سياسية فهي وليدة التأسيس للدولة العصرية وليست وليدة الثورة، فحركة الثورة وارهاصتها لا تؤسس بالضرورة للحرية، هكذا نفهم صرخة **روبيسبير** بعد الثورة الفرنسية:" سوف نهلك". ما كان يبحثُ عنه **روبيسبير** هي لحظة التأسيس للحرية التي لا تُعتبر عملية أوتوماتيكية تعيشها الثورة، فالحرية ليست طريقة في الحياة بل هي طريقة سياسية في الحياة. هذا ما تُحاول **آرنت** أن تضع تحته سطراً وهي تُحاول أن تُفرق بين التحرر من الاضطهاد وبين بلوغ الحرية كمطلب سياسي، تقول في نصها "في الثورة":

" المسألة هي أنّ الرغبة بأن تكون حراً من الاضطهاد كان يُمكن تحقيقها في ظل نظام ملكي غير مُستبد، في حين أنّ الرغبة بالحرية كونها طريقة سياسية للحياة تقتضي تشكيل شكل جديد من الحُكومة، إنّها تتطلب دستوراً لجمهورية. لقد جرى للأسف التجاهل الكلي من قبل مُؤرخي الثورات للموضوع الذي يتلخص بأن" المنازلة في الماضي كانت مُنازلة مبادئ بين أنصار الحكومة الجمهورية وأنصار الحكومة الملكية".[7] إنّ الرغبة بالحرية كونها طريقة سياسية للحياة مسألة تتطلب حتما التأسيس للحكومة الجمهورية من خلال فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة. إنّ هذا التصور لم يترسّخ بشكل واضح دون التباس في النوايا السياسية للنظام الجزائري وذلك بسبب الأحكام

المسبقة حول السياسية بأنها رأس البلاء الذي نتج عن الأحكام المسبقة والسلبية التي تشكلت حول السياسة والتي كانت وليدة عن تلك الإخفاقات الكبيرة الذي نتجت عن كل السياسات والتي تمّ ربطها بإخفاق في كيان الدولة العصرية. [8]

تطورت قبل وبعد إعلان التعدّدية في الجزائر ظاهرة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية التي بقيت في الغالب شعبوية وبدون تعبئة سياسية من طرف الأحزاب أو من طرف جمعيات المجتمع المدني وازدهرت ما سمّاه المؤرخ الفرنسي **لاكوتير**، ثقافة الفتنة La culture de l'émeute. إنّ العنف في أحداث أكتوبر 1988 وقبله وبعده تمظهر دوما بنفس الشكل: كسر وتخريب وهدم لرموز الدولة، وحرق ونهب للأملاك الخاصّة، ولا ينتج عن هذا العنف أيّة قوّة تُحرك الميادين الجزائرية نحو تنمية سياسية أو اقتصادية حقيقية. كما لا يمكن ان نسمي الذي حدث ثورة لأنه لم ينقل الجزائريين نحو واقع سياسي جديد بل بقي العنف عقيما لا ينتج غير التحطيم وبقيت الأمور السياسية نفسها مع ادخال بعض التعديلات الاستعجالية والسطحية التي تزيد الأوضاع بلّة. فالحركات الاحتجاجية الشعبية تجدُ دوما في العنف القوّة التي ستدفعُ بعجلة التغيير. وهذا ما جعل العنف يصبح ويستقرّ كالحركة الوحيدة الممكنة، بعدما انعدمت أيّة إمكانية لوجود فضاء مشترك للحراك السياسي، كما أدخلت التنظيمات الإرهابية بعد توقيف المسار الانتخابي، الجزائر في متاهات جديدة، حيث تبنّت سياسة إقصاء لكلّ الفضاءات التي كان من المفترض أن تخلق بل بلغ العنف إلى حدّ التصفية البشرية التي تجاوزت 150 ألف جزائري. يقول عالم الاجتماع **ناصر جابي** في كتابه "الجزائر، الدولة والنخب":" ليست للأحزاب القدرة على تسيير الحركات الشعبية التي تترك على عفويتها وسذاجتها في خلق حالة استعداء عام، محلّي ووطني بالتركيز على المغالبة وتحت تأثير منطق الجذرية radicalisme والسلفية، دليل واضح على فشل الحراك السياسي في الجزائر". [9]

هناك فشل صارخ للحراك السياسي في الجزائر، يُشير إليه **جابي**، يتمظهر خاصّة من خلال فشل الأحزاب السياسية في استقطاب حماس الشباب ودفعهم إلى العمل الحزبي[10] المنظّم من أجل تسييس الاحتجاجات وإعطائها أهداف سياسية واضحة. لماذا اقترنت التعددية السياسية في الجزائر بكل هذه الفوضى وكأنّ السياسة انتهت عندما عرفت التعدد؟

إنّ الحزب السياسي لم يخلق فضاء لتكوين ولصنع السياسات المعارضة وقد كان هذا من اختيارات السياسية للنظام الجزائري منذ الاستقلال، فقد صرّح الرئيس الراحل **هوراري بومدين** في أحاديثه الخاصة: " أريدُ أن يكون الحزب مثل الباخرة العاطلة فوق مياه البحر، فلا يجب أن تغرق لكنها لا يجب أيضاً ان تتحرك". [11]

إنّ الكنز المفقود والذي يفقد في كل مرة وأكثر من مرة هو ما يخلق حالة من تهرب الجزائريين من الثورة ومن أية انتفاضة قد تجعل الأمور الأمنية تنفلت، لم يعد الجزائريون يؤمنون بالربيع الذي لا يدوم وبالكنز الذي يُسرق. قد تكون هذه أحد أهم الأسباب لمرور الربيع العربي على الجزائريين مرور الكرام الذين نكلّت بهم نار الفتن التي تحرق ولا تُضيء. إمّا أن نُمارس السياسة دون عقد ودون مكبوتات ودون احكام مُسبقة من خلال ممارسة سياسية تبدأ على مستوى الحزب وإمّا أن نُحافظ على "الوضع القائم " statut quo ونحتفظ بأبنائنا أحياء بيننا ونتمتع بحضورهم في حياتنا دون أن نُضحي بهم، من أجل من ومن أجل ماذا، فلا يُمكن أن يحدث التغيير الحقيقي ولا يمكن للجزائريين أن ينتشوا بكنزهم إلاّ إذا تحركت الباخرة التي أراد لها النظام السياسي الجزائري أن تبق واقفةً دون أن تغرق.

الهوامش:

1. أستاذ بقسم الفلسفة، جامعة وهران –الجزائر–
2. Arendt, Hannah, *La crise de la culture*, p.13.
3. Ibid.
4. Arendt, Hannah, *La crise de la culture*, p.12
5. آرنت، حنة، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، 2008، ص39
6. Arendt, Hannah, *Essai sur la révolution*, tr Michel Chrestien, Gallimard, 1967, p.84.
7. آرنت، حنة، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، 2008، ص44.
8. لنقرأ شهادة الشخصية السياسية نوردين بوكروح في كتابه "الجزائر بين السيء والأسوأ:" إنّ الدولة العصرية التي تأسست بعد 1962 مفهوم جديد لم يترسّخ بعد في التركيبة الذهنية الجزائرية ولم تُخص بعد بالتقديس الكافي. وبسبب مساوئها وإخفاقاتها فهمها الشعب على أنها سُلطة شخصية وتعسُف. لم ير فيها قُوّة عمومية تُجسّد الإرادة الجماعية. ممّا دفع به إلى الانصراف عنها." الجزائر بين السيء والأسوأ، درا القصبة، 2000، ص 55
9. جابي، ناصر، **الجزائر الدولة والنخب**، منشورات الشهاب، 2008، ص 74

10. في آخر استطلاع للرأي (الباروماتر العربي) 2010 تُبين أنّ 2.2 بالمائة فقط من الجزائريين مُنخرطين في الأحزاب السياسية. وأنّ نسبة الذين لا يثقون في الحزب السياسي بشكل مُطلق وصلت إلى 51.5. انظر كتاب ناصر جابي: لماذا تاخر الربيع الجزائري، دار الشهاب، 2012، ص 48.

11. Harbi, Mohamed, *L'Algérie et son destin- croyants ou citoyens*, Media associés, Alger, 1994,p.184.